

دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية (تجربة ماليزيا)

محمد بن أحمد جناشال الشجري
محام لدى المحكمة العليا بسلطنة عمان
رئيس مجلس إدارة توافق للإستشارات في المالية الإسلامية

ملخص

يتناول هذا البحث موضوع الحوكمة الشرعية ودورها في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية، ويسلط الضوء على التجربة الماليزية كنموذج يمكن الاقتداء به، وقد تم تقسيمه إلى مطلبين.

يتعرض المطلب الأول منه لتعريف وماهية وتطور الحوكمة الشرعية وبيان أهدافها وأهميتها في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية.

ونعرض في المطلب الثاني نموذج التجربة الماليزية في الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال استعراض التشريعات النازمة لها وتأثيرها في أعمال مؤسسات المالية الإسلامية، كما نبين الدور الهام للبنك المركزي الماليزي في سن التشريعات اللازمة والإشراف المباشر على تفعيلها ومن خلال ذلك تظهر أهمية ومزايا التطبيقات العملية للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن من أهم ما اردنا ان نصل إليه في هذا البحث هو ان القول بانالحوكمة بمبادئها ومعاييرها وما تفترضه من شفافية ونزاهة تعتبر صمام الأمان الذي لا بد منه للمؤسسات المالية الإسلامية، وبتعبير آخر فان النظام المصرفي الاسلامي بتطبيقه لمزايا الحوكمة الشرعية التي تتميز بعنصر ضبط عالي وفق الشريعة الاسلامية، (كما هو معمول به في النظام المالي الماليزي)، يفترض فيه وضع أنظمة صارمة ومدروسة لحوكمة اداءها المؤسسي وبخط متكامل لكافة مؤسساتها المالية.

التمهيد

تعني الحوكمة: الإدارة الرشيدة، وهي تمثل الممارسات التي تدار بها المؤسسات والقدرة على التحكم الجيد لإدارة أعمالها، كما انها تؤدي إلى عملية توازن بين أهداف المؤسسة، سواءً أكانت اقتصادية أو اجتماعية، مع مصالح الأفراد، ثم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال توفير رقابة محاسبية سليمة توفر كافة البيانات المطلوبة للمساءلة عن طريقة إدارة موارد هذه المؤسسة، فهي تمثل مجموعة من الأدوات والإجراءات المنظمة لطبيعة العلاقات بين الأطراف المتمثلة في المالكين للمؤسسة ونظام الرقابة والمسؤولية التي تهدف إلى تحديد استراتيجية فاعلة لأدائها. لقد ظهرت الحاجة الماسة لتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية بهدف حماية الأموال الخاصة وضمان سلامة النظام المصرفي، بعد تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من المؤسسات المالية الدولية.

فبعد الأزمة المالية العالمية، وعدم تأثيرها الكبير على نمو وانتشار الصناعة المصرفية الإسلامية، وتطور الأدوات التمويلية لهذه الأخيرة، وللحفاظ على هذه المصداقية والقوة، تطلب ذلك وضع معايير خاصة للحوكمة تطبق في المؤسسات المالية الإسلامية وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛ واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والضرورية لضبط وسائل الرقابة لضمان حماية أصول هذه المؤسسات وحماية حقوق المساهمين والمودعين، لطبيعة الاستثمار المبنى على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

فالحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية يحكمها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال وجود هيئة رقابة شرعية تعمل على التأكد من مطابقة عمليات المؤسسة المالية الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ولنجاح تطبيق الحوكمة في الصناعة المالية الإسلامية لابد من التمسك بمنظومة النزاهة والشفافية وتطويرها بما يضمن حسن الأداء وجودة المنتج المالي والخدمي لديها.

1. الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وتطورها

1.1. تعريف وماهية وتطور الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

ظهر مصطلح الحوكمة في بدايته مرتبطاً بالشركات ثم بعد ذلك أصبح ملازماً لمختلف القطاعات ومنها قطاع المالية الإسلامية.

تعريف الحوكمة: هي "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب

المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين".¹

الحوكمة: هي "مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى".² وتتجلى طبيعة وماهية الحوكمة في أنها:

- تتمثل في مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.

-تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.

-التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.

-مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركات والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.³

كما أن الإطار العام للحوكمة يشجع على الاستخدام الأكفأ والعاقل للموارد، ويعمل على تفادي سوء استخدام السلطة، وكذلك تفادي التحايل على القواعد والنظم واللوائح. ولذلك يمكن تلخيص أهم مبادئ وركائز الحوكمة والتي بموجبها يمكن القضاء أو على الأقل تقليل الفساد والانحراف في كافة مناحي الحياة العامة والخاصة إلى الحد الأدنى وهي:

-وجود إطار عام للمناخ التشريعي والقوانين بالدولة تحمي حقوق جميع أفراد المجتمع مع تحديد المسؤوليات والواجبات.

-العدالة والمعاملة المتكافئة والمتوازنة لجميع أفراد المجتمع.

-الافصاح والشفافية في كل ما يصدر عن المسؤولين من بيانات ومعلومات.

-المساءلة والمحاسبة وهو ما يعني أن يعقب الافصاح دائماً محاسبة المسؤولين بشفافية كاملة.

¹ البلتاجي: محمد، الحوكمة في المصارف.

² دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر، أكتوبر 2006، إعداد: مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، أكتوبر 2005 م، ص 1، وانظر أيضاً: شحاته: السيد:مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، ص 17.

³ مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، ص 19

-هذا الى جانب أن يكون هناك سياسات واضحة وموثقة لكيفية تجنب تعارض المصالح وخطة لتتابع السلطة الادارات العليا التنفيذية.⁴

2.1. تعريف الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

يعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار رقم 10 بأنها "مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا "وهذا التعريف يتطلب:

-وجود مجموعة من التدابير المؤسسية و التنظيمية ؛مجلس إدارة ، و هيئة شرعية ، وقسم الشريعة، وقسم التدقيق الداخلي.

-مراقبة فعالة و مستقلة فيما يتعلق بالالتزام بالشريعة.

-الإعلانات الشرعية و نشر المعلومات و المراجعة الشرعية الداخلية

-الجوانب المسبقة و الجوانب اللاحقة لإطار الالتزام و الامتثال للشريعة.⁵

3.1. نشأة الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وتطورها

يعد موضوع الحوكمة الشرعية في بعده الحديث موضوعا جديدا نسبيا بالنسبة لفقه المعاملات، غير أن فكرة الحوكمة و مقاصدها تم بالفعل تطبيقها في تنظيم السوق من خلال منهج مؤسسي في التشريع الإسلامي المتقدم فيما يعرف بالحسبة، وكذلك في الضوابط الفقهية في إعمال العقود القائمة على المشاركة في رأس المال و الربح، أو في الربح فقط، وذات الأمر طبق كذلك في عقود الوكالات. أما المقاربة المعاصرة للحوكمة الشرعية فقد بدأت مع بداية تأسيس البنوك الإسلامية، غير أن نقاش الحوكمة الشرعية كان محصورا في تأسيس هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات المالية المعقودة، فقد ناقش بنك فيصل الإسلامي في مصر (1976) و البنك الإسلامي الأردني (1978) وبنك فيصل السودان (1978) و بيت التمويل الكويتي (1979) وبنك اسلام ماليزيا (1983) و بنك دبي الإسلامي هذه المسألة من خلال تأكيده مع ضرورة وجود هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات التي تقدمها المصارف الإسلامية. و بعد استقرارا موضوع الحوكمة في المؤسسات المالية الوضعية، و بدأ المؤسسات المالية بتبنيه، قامت الجهات الواضعة للمعايير بمراجعتها و اعتمادها بعد تصفيتها حيث أدرجت ضمن هيكل حوكمة الشركات الموجود في

⁴ دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها، حسين عبد المطلب الأسرج نوفمبر 2014

⁵ حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية -تجربة البنك المركزي الماليزيسعيد بوهراوةالمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية -

المؤسسات المالية الإسلامية . وكان أول معيار صدر معيار هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الذي سمي معيار الضوابط (الحوكمة) سنة 1997م، و قد كان ضمن معيار المراجعة، ثم تموضعه بمفرده كما أصدرت معيار المراجعة و معيار الأخلاقيات .وبعدها أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيار "المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية سنة 2006 م، و أصدر البنك المركزي الماليزي المبادئ الإرشادية الشاملة للحوكمة الشرعية الذي يتضمن إطار الحوكمة الشرعي في أواخر العام 2010 م، و بدأ العمل به في يناير.⁶

وعلى المستوى الدولي تبني الاهتمام بمبادئ ومعايير الحوكمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(ومقرها باريس) وأصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة. وقد تم اعتمادها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1999م. من أهم تلك المبادئ: توفير الحماية للمساهمين والمعاملة المتساوية بينهم وتأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والحفاظ عليها، وتحقيق الإفصاح والشفافية في جميع الأمور المالية والإدارية، ووضع خطة استراتيجية للشركة والمراقبة الفاعلة لأداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين.⁷

2. أهداف وأهمية الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية

1.2. أهداف الحوكمة

للحوكمة بصفة عامة أهداف تتجلى فيما يلي:

-تحقيق الشفافية المطلوبة لإدامة الشركات والمؤسسات المالية وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف، إذ تضي الحوكمة نمطاً من ثقافة الشفافية والوضوح بحيث يصبح ذلك النمط مهيمناً على السلوك الإداري والوظيفي لمنسوبي تلك المؤسسات.

-زيادة الثقة في المؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها لأن الاحتكام إلى تلك القواعد والمبادئ والآليات يشيع جواً من الثقة في الشركة ولوائحها وأنشطتها.

⁶ حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية -تجربة البنك المركزي الماليزيسعيد بوهراوةالمجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية – عدد 02/ جوان 201

⁷ الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية: مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية: الرياض 17-18-ابريل 2007م.محمد، البلتاجي: حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية

-ضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمؤسسات، والمتمثلة في مجالس الإدارات وحملة الأسهم والأقسام والهياكل الإدارية المتفرعة عن جسم الشركة الرئيس إلى غير هؤلاء ممن تهمهم أنشطة الشركة واستثماراتها، من خلال إحداث التوازن بين المصالح التي قد تبدو متعارضة بين أطراف العمليات الإنتاجية أو الاستثمارية التي تمارسها تلك المؤسسات بحيث يتم رعاية جميع المصالح وحمايتها دون أن تتغلب بعض المصالح على بعض.

-العمل على جذب الاستثمارات واستقطابها فالشركة أو المؤسسة التي تطبق قواعد الحوكمة ومعاييرها تكون أقدر من غيرها على جذب الاستثمارات لما تشيعه من الثقة والمصداقية في تعاملاتها، الأمر الذي يولد بدوره طمأنينة تجاه تلك الشركة وأنشطتها وممارساتها.

-زيادة تنافسية الشركة أو المؤسسة التي تطبق معايير الحوكمة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها، لأن الحوكمة تعمل على رفع مستوى الشركة وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة، الأمر الذي يستتبع في الغالب زيادة حصتها في السوق.

-مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات أو المؤسسات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية، تلك القواعد وتلك النظم التي يؤدي تطبيقها إلى تقليل الفساد وتحجيمه الى جانب انه يؤدي إلى تقليل الأخطاء والانحرافات سواء كانت تلك الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة.

-حماية أموال المساهمين عبر توفير معلومات صحيحة وشفافة عن أنشطة الشركة والوضع المالي لها بما يمكن المساهمين الحاليين والمتوقعين من اتخاذ قراراتهم بناءً على ما يظهر من الوضع المالي الحقيقي لتلك الشركات أو المؤسسات.

-منع قيام أعضاء مجلس الإدارة من الإضرار بمصالح المساهمين من خلال تحديد صلاحيات محددة لهم بحيث لا تؤدي تصرفاتهم إلى الإضرار بالأطراف الأخرى ذات العلاقة بأنشطة الشركة كالعملاء والدائنين أو المقرضين أو غيرهم.

-تدعيم الشركات والمؤسسات المطبقة لمعايير الحوكمة لمراكزها المالية عبر تحقيق معدلات عالية من الربحية مما يساهم في تقوية المركز المالي للشركة أو المؤسسة ويجعلها أكثر قدرة وقابلية على التطور وتوسيع مجال وحقل أنشطتها.⁸

⁸ شحاته: شحاته السيد مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، 23.

تسعى كافة الشركات والمؤسسات المالية بما فيها المؤسسات المالية الإسلامية على تطبيق الحوكمة لتحقيق الأهداف السابقة ، فالمؤسسات المالية الإسلامية رغم وجود الوازع الديني، إلا أنها كذلك بحاجة ماسة لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة لتحقيق مقاصد الشريعة، في ظل استقطاب هذه الصناعة لكفاءات من بيئات مختلفة، وكونها تحمل وصف إسلامية لا يمنحها الحصانة إزاء مبادئ الحوكمة ومعاييرها ولا يعفيها من تطبيق مبادئ وقواعدها وأخلاقياتها.

لقد كان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين AAOIFI السبق في إصدار العديد من المعايير الشرعية وكلها تصب في خانة العرض والافصاح وتحت إدارة المؤسسات المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل وفي إطار تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية الإسلامية، صدر معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية في ديسمبر 2006، (المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية).

2.2. أهمية الحوكمة الشرعية

تكمن أهمية الحوكمة الشرعية في تحقيق الآتي:

- ضمان الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال التأكد من الالتزام بالمبادئ الكلية للشريعة الإسلامية، وكذا الأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.

- تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح، وإعطاء مصداقية للمؤسسة المالية الإسلامية الملتزمة بالأساسيات العامة للحوكمة، حيث يؤدي ذلك الالتزام الى انضباط الواجبات الائتمانية في المعاملات المصرفية الإسلامية، وإعمال القيمة المضافة المتعلقة بالجانب الشرعي للحوكمة.

ويمكن أن تعمل أدوات الحوكمة على تنظيم الرقابة الشرعية وتجانسها من خلال عدة مجالات منها:

- اختيار وتعيين هيئات الرقابة الشرعية.

- استقلال الهيئة الشرعية: ويقصد بها مدى قدرة الهيئة الشرعية للمؤسسة على إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون أن يكون هناك مؤثرات على أعضائها تولد تهمة التبعية أو المحاباة.

- السعي لتعيين هيئة رقابة شرعية مركزية في الدولة: لتفادي تضارب الفتاوى والنظر في المسائل بحيادية واستقلالية تامة.

التجربة الماليزية في الحوكمة الشرعية³.

1.3. التشريعات النازمة للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

إن أهم ما صدر من مبادئ ومعايير وأدلة إرشادية أسهمت في حوكمة الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا هي :

-المبادئ الإرشادية لحوكمة الشركات والمؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي التي أصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية عام 2006 م.

-النظام العام للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية التي أصدرها البنك المركزي الماليزي 2011 م. والمعمول بها الى الان الذي جاء بديلا للمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات التي أصدرها البنك المركزي الماليزي عام 2004 م.

-دليل حوكمة الشركات المالية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الماليزية 2012 م.

وفي بحثنا هذا سنقتصر على استعراض النظام العام للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لعام 2011 الصادر من المصرف المركزي الماليزي لأهمية الدور الرقابي الذي يمارسه هذا المصرف في تطبيق نظام الحوكمة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية.

1.1.3. النظام العام للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية 2011م

قام المصرف المركزي الماليزي بوصفه الجهة المنظمة للجوانب المالية بإعداد إطار عمل قانوني الغرض منه التأكد من أن العمليات والأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات المالية الإسلامية متوافقة دائماً مع مبادئ الشريعة الإسلامية ،وقد تم إصدار إطار العمل القانوني بشكل رسمي في شهر أكتوبر من عام 2010م تحت مسمى "النظام العام للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية 2011 م"، وأصبح ساري المفعول منذ الأول من يناير لعام 2011م، ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق التوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال تأسيس بنية تحتية للحوكمة الشرعية تتكون من مستويين رئيسين:

-أولهما يتمثل في المجلس الاستشاري الشرعي التابع للمصرف المركزي الماليزي.

-وثانيهما يتمثل في هيئات الرقابة الشرعية لدى كل مؤسسة مالية إسلامية.

وسوف نركز هنا على عرض هذا الإطار باعتباره ركيزة أساسية نحو تأسيس بنية تحتية لحوكمة أنشطة الرقابة الشرعية، فقد هدف المصرف المركزي الماليزي من خلال إصداره إطار

عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية إلى تعزيز دور مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية، ويشمل ذلك تحسين الدور الذي تمارسه الأجهزة المفصلية التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الواجبات المتعلقة بالالتزام الشرعي وممارسة الأنشطة البحثية من أجل خلق بيئة تشغيلية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية.

وبناءً عليه فقد تم تصميم إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية كي يحقق الأهداف الآتية:

- تحديد متطلبات المصرف المركزي الماليزي فيما يخص هياكل الحوكمة الشرعية والعمليات والترتيبات الواجب توفرها في المؤسسة المالية الإسلامية، من أجل ضمان توافق جميع عملياتها وأنشطتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- توفير دليل إرشادي شامل لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية عامة حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية.
- توصيف الوظائف المتعلقة بالمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي.

2.1.3. فصول نظام الحوكمة

يتألف نظام الحوكمة من ستة (6) فصول:⁹

- الفصل 1 المتطلبات العامة لنظام الحوكمة الشرعية: يحدد هذا الفصل المتطلبات العامة لنظام الحوكمة الشرعية الذي يصف الوظائف الأساسية .
- الفصل 2 إشراف والمرجعية والمسؤولية: يحدد هذا الفصل مستوى المرجعية/المساءلة والمسؤولية المتوقعة من أعضاء مجلس الإدارة واللجنة الشرعية والإدارة في المؤسسة المالية.
- الفصل 3 الاستقلالية: يهدف هذا الفصل إلى حماية استقلالية اللجنة الشرعية في ضمان اتخاذ القرار الصحيح والتأكيد على دور أعضاء مجلس الإدارة في مراعاة استقلالية اللجنة الشرعية.
- الفصل 4 الاختصاص/الكفاءة: يلقي هذا الفصل الضوء على متطلبات الاختصاص والكفاءات المتوقعة لضمان أن تكون الوظائف الرئيسية قادرة على تطبيق الحوكمة الشرعية.

⁹ النظام العام للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الماليزي، عام 2010م

-الفصل 5 السرية والاتساق: يحدد هذا الفصل الحد الأدنى لمجموعة القواعد التي تؤكد على أهمية مراعاة السرية والحفاظ عليها، وتحسين مستوى الاتساق في اتخاذ القرار من قبل اللجنة الشرعية.

-الفصل 6 التوافق مع الشريعة والبحوث الشرعية: يشرح هذا الفصل وظائف المراجعة الداخلية الشرعية وتدقيقها وإدارة مخاطرها وبحوثها.

وبناءً على نموذج إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، فإن المتطلبات المذكورة في إطار عمل الحوكمة الشرعية تُلزم المؤسسة المالية الإسلامية بضرورة اشتغالها على الآتي:

- إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم للمؤسسة المالية الإسلامية، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشائه، ويتوجب على مجلس الإدارة فهم المخاطر الشرعية ذات الصلة بالمالية الإسلامية والقضايا المتعلقة بتلك المخاطر، فضلاً عن تداعياتها على المؤسسة.

- وجود هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية، ولديهم القدرة على مناقشة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية، وتقديم آراء شرعية صحيحة.

- طاقم إداري مسؤولاً عن تقديم الموارد الكافية والدعم البشري اللازم إلى كل جهة ذات علاقة بتطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية داخل المؤسسة، وذلك من أجل ضمان تنفيذ العمليات المالية للمؤسسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بمراجعة شرعية داخلية مستمرة للعمليات والمخرجات، فضلاً عن التأكد من توافق هذه العمليات والمحصلات مع المتطلبات الشرعية.

- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بتدقيق شرعي منتظم بمعدل مرة واحدة سنوياً للتثبت من امتثال الوظائف الرئيسة والعمليات المالية التي تمارسها المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية.

- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها نظام لإدارة المخاطر الشرعية، وذلك لغرض تحديد جميع المخاطر المحتملة المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة، فضلاً عن تبيان التدابير التصحيحية التي يجب اتباعها للحد أو التقليل من تلك المخاطر.

- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها فريق بحث شرعي داخلي للقيام بأنشطة بحثية شرعية.

- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بإصدار القرارات الشرعية ونشرها إلى جميع أصحاب المصالح ذوي العلاقة.

3.1.3. المتطلبات العامة لنظام الحوكمة الشرعية

إنه من واجب ومسؤولية المؤسسة المالية الإسلامية أن تؤسس نظام حوكمة شرعية صحيح وصارم مع التأكيد على دور الوظائف الرئيسية لضمان التنفيذ الفعال لنظام الحوكمة الشرعية.

-تقوم المؤسسة المالية بالتأكيد على أن أهدافها وأعمالها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات. يتم تأسيس آلية رقابة على تطبيق الشريعة بالكامل في جميع مجالات أعمال المؤسسة لضمان الالتزام بالشريعة في جميع الأنشطة.

-ينعكس نظام الحوكمة الشرعية الصحيح والصارم بوجود إدارة ومجلس إدارة قادر ومسؤول ولجنة شرعية مستقلة ومختصة ومسؤولة تدعمها مقدرة بحثية داخلية قوية، وبرقابة تتم عن طريق مراجعة شرعية نشيطة وتدقيق شرعي وإدارة مخاطر شرعية. يتألف نظام الحوكمة الشرعية للمؤسسة المالية بحده الأدنى مما يلي:

-يشرف مجلس الإدارة على جميع مجالات التوافق مع الشريعة في جميع أعمال المؤسسة المالية. يكون مجلس الإدارة مسؤولاً بالكامل عن تأسيس نظام حوكمة شرعي في المؤسسة المالية. وعند تأسيسه لنظام حوكمة شرعي من المفترض أن يكون مجلس الإدارة على دراية بمخاطر عدم الالتزام بالشريعة في الأعمال المالية الإسلامية والمسائل المتعلقة بتلك المخاطر، بالإضافة إلى التعقيدات المحتملة التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة.

-إن اللجنة الشرعية ذات الأعضاء المؤهلين هم الذين يستطيعون التداول في مسائل المالية الإسلامية التي تصلهم وهم الذين يستطيعون اتخاذ قرارات شرعية صحيحة. وبهذا الخصوص يجب على كل مؤسسة مالية إسلامية أن تؤلف لجنة شرعية تضم في غالبيتها أشخاصاً لديهم مؤهلات مناسبة وخبرة في الشريعة الإسلامية.

-وجود مسؤوليات فعالة للإدارة في توفير مصادر كافية ودعم قوى عاملة قادرة في كل وظيفة متعلقة بتنفيذ حوكمة الشريعة لضمان توافق تنفيذ الأعمال مع الشريعة الإسلامية.

-مراجعة داخلية للشريعة بشكل دوري ويتم فيها مراجعة العمليات والنتائج والتأكد أن هذه العمليات والنتائج تتوافق مع احتياجات الشريعة.

-تدقيق شرعي دوري، يتم بشكل سنوي على الأقل، بحيث يؤكد توافق وظائف المؤسسة المالية وأعمالها مع الشريعة الإسلامية.

-إدارة مخاطر الشريعة لتحديد جميع المخاطر المحتملة الناتجة عن عدم التوافق مع الشريعة الإسلامية حسب ما يكون مناسباً، والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها للتقليل من المخاطر.

-فريق بحث داخلي يقوم ببحوث في الشريعة.

-إصدار ونشر قرارات شرعية للمساهمين ذوو العلاقة.

-تتم ترجمة نظام الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية عبر مجموعة من السياسات والإجراءات التي تشرح أكثر عن الهيكلية والأدوار والمسؤوليات والمرجعيات و نطاق الواجبات في مختلف الوظائف ضمن المؤسسة المالية. وتشرح أيضاً سياسات وإجراءات المؤسسات المالية وترتيب الاتصالات بين مختلف الوظائف.

-كما وتحدد سياسات الإلتزام مع الشريعة وإجراءاتها منهج أو طريقة العمل التي يجب أن تنتهجها المؤسسة المالية لتحقيق أهدافها المتوخاة والنتائج، وتشمل كيفية عقد اجتماعات اللجنة الشرعية وكيفية اتخاذ القرارات وتسجيلها وكيفية تحضير التقارير وتقديمها.

-تقوم المؤسسة المالية بتشكيل قنوات لتقديم التقارير بين الوظائف الرئيسية لضمان سير تنفيذ التقارير المتعلقة بالمسائل الشرعية بشكل جيد وفي الوقت المناسب. وبهذا الخصوص تقدم اللجنة الشرعية تقريراً لأعضاء مجلس الإدارة، وتقوم جهة المراجعة الشرعية بتقديم تقريرها بشكل متزامن إلى اللجنة الشرعية، ويتم إرسال تقرير بنتائج التدقيق الشرعي إلى لجنة التدقيق في مجلس الإدارة وإلى اللجنة الشرعية. ويتم إرسال تقرير عن جميع الأحداث غير المتوافقة مع الشريعة إلى مجلس إدارة المؤسسة المالية وإلى البنك.

-الرسم 1 يوضح نموذج الهيكل التنظيمي وعلاقات التبليغ وإرسال التقارير للأجهزة الرئيسية في نظام الحوكمة الشرعية للشركات المالية الإسلامية.

(صورة النموذج)

وبناءً على نموذج إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، فإن المتطلبات المذكورة في إطار عمل الحوكمة الشرعية تُلزم المؤسسة المالية الإسلامية بضرورة اشتغالها على الآتي:

-إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم للمؤسسة المالية الإسلامية، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشائه ، ويتوجب على مجلس الإدارة فهم المخاطر الشرعية ذات الصلة بالمالية الإسلامية والقضايا المتعلقة بتلك المخاطر، فضلاً عن تداعياتها على المؤسسة.

-وجود هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية، ولديهم القدرة على مناقشة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية، وتقديم آراء شرعية صحيحة.

-طاقم إداري مسؤولاً عن تقديم الموارد الكافية والدعم البشري اللازم إلى كل جهة ذات علاقة بتطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية داخل المؤسسة، وذلك من أجل ضمان تنفيذ العمليات المالية للمؤسسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

-يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بمراجعة شرعية داخلية مستمرة للعمليات والمخرجات، فضلاً عن التأكد من توافق هذه العمليات والمحصلات مع المتطلبات الشرعية.

-يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بتدقيق شرعي منتظم بمعدل مرة واحدة سنوياً للتثبت من امتثال الوظائف الرئيسية والعمليات المالية التي تمارسها المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية.

-يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها نظام لإدارة المخاطر الشرعية، وذلك لغرض تحديد جميع المخاطر المحتملة المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة، فضلاً عن تبيان التدابير التصحيحية التي يجب اتباعها للحد أو التقليل من تلك المخاطر.

-يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها فريق بحث شرعي داخلي للقيام بأنشطة بحثية شرعية.

-يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بإصدار القرارات الشرعية ونشرها إلى جميع أصحاب المصالح ذوي العلاقة.

تقوم وظيفة الإدارة الشرعية للمخاطر على مايلي:

-تسهيل عملية تحديد وقياس ورقابة مخاطر عدم الالتزام المتأصلة في عمليات المؤسسة وأنشطتها.

-تحديد وفهم مخاطر عدم الالتزام المتأصل في المؤسسة آخذين بعين الاعتبار وجود الرقابة اللازمة وتأثيرها في تقليل تلك المخاطر.

- قياس التأثير المحتمل لتلك المخاطر على المؤسسة على أساس استبعاد الدخل السابق زمنياً والحالي المشتق من الأنشطة التي غير الملتزمة بالشريعة.

- مراقبة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة وذلك لتسهيل القيام بالإدارة الكفؤ والفعالة لتلك المخاطر. يجب عمل تقرير بحالات عدم الالتزام وتقديمه لمجلس الإدارة واللجنة الشرعية والإدارة وذلك بشكل دوري منتظم.

- يجب أن يكون هناك رقابة كافية لتجنب التكرار. وهذا يشمل رقابة الدخل غير المعروف والناشئ من الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة، كما ويجب عمل تقييم عن إمكانية حدوث مثل هذه الحالات في المستقبل. وعلى أساس المراجعات السابقة والمجالات المحتملة لعدم الالتزام يجوز للمؤسسة أن تقوم بتقييم الملفات المحتملة التي لا يمكن اعتبارها جديرة بالتقييم.

- التوصية بصياغة سياسات وإرشادات مناسبة عن الإدارة الشرعية للمخاطر.

- تطوير وتنفيذ عمليات عن التوعية بمخاطر عدم الالتزام في المؤسسة.¹⁰

4. التطبيقات العملية للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

لقد كانت ماليزيا إحدى دول جنوب شرق آسيا التي تعرضت للآزمة المالية التي حدثت في تسعينيات القرن الماضي وقد جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001، ان التجربة الماليزية كانت متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدتها العام 1997، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتهما من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجهه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية، حيث أن البنك المركزي الماليزي قد قام بضمان جميع الودائع في ماليزيا، وقد طمأن المستثمرين الى ان النظام المصرفي قوي وقادر على الصمود امام الاضطرابات المالية، بالإضافة إلى أن البنوك لازالت تمارس مسؤولية الإقراض، وقد اعلنت الحكومة حزمة

¹⁰ النظام العام للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الماليزي.

من الحوافز لدفع النمو وتشجيع الانفاق، وتهدف جميع هذه التدابير الى دعم الاقتصاد وتعزيز الثقة به.¹¹

تقوم تجربة التنمية في ماليزيا على أنها تجربة ناجحة وأنها تجربة اتفقت إلى مدى بعيد معبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهرالاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، كما اهتمت التنميةالماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، حيث التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوبالإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، فعملت علىتحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، ونمت مسؤولية الأفرادوأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذاتالأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها وأنه بفضل تطوير النظام المالي الاسلامي قد تمكنت ماليزيا من التصدي للازمة المالية مع بعض الاجراءات الاقتصادية والمالية الأخرى.

ومنذ ذلك الحين وماليزيا تعمل على تطوير نظامها المالي الإسلامي، ومن اهم المبادرات والاجراءات التي قامت بها في هذا الخصوص هي تطوير نظام الحوكمةالشرعية مستندة على مجموعة من العناصر الفعالة.

1.4. عناصر نظام حوكمة النظام المالي الماليزي

لقد عمدت ماليزيا إلى تحديد إطار عمل منظم (قانوني) لكل نظام من الأنظمة المصرفية الإسلامية والتقليدية، وهذا ضمن عدم وجود فرصة للمفاضلة القانونية في التطبيقات المصرفية والتي تجعل أحد الانظمة أكثر توافقاًمع الآخر في حالة تسعير المنتجات، وكذلك فإن التنوع في مكونات إطار العمل القانوني التنظيمي عزز من تطبيق حوكمة الشركات الحالية في المصارف الماليزية، وإن من أهم عناصر حوكمة هذا النظام:

-القوانين والقرارات الرسمية: تمتلك ماليزيا نظام شامل وإطاررقابي وإشرافي منظم والتي جعلها تنفرد بخصائص في مجال الصيرفة الإسلامية، إذأن المصارف الاسلامية في ماليزيا تتبع القوانين كجزء من ممارسة عملياتها اليومية.

¹¹السعدي، مصطفى (2008) " الإسلام وتجربة التنمية في ماليزيا
http://www.maganin.com/takeed/articlesview.asp?key=223

-التنظيم والسلطات التنظيمية: تمتلك ماليزيا البنى التحتية التنظيمية والتمويلية المتطورة، والتي تتضمن إطار عمل شرعي، فعال، تنظيمي وإشرافي يدعم استمرارية النظام المالي، وتعتبر المهام التي تقوم بها السلطات القانونية والإشرافية التي تحكم المصارف الإسلامية في ماليزيا، حيوية لبنى التحتية المالية الإسلامية، وهي البنك المركزي الماليزي، هيئة الأوراق المالية الماليزية، مركز الافتاء الشرعي، سوق البورصة الماليزي، حيث تقوم بتوفير النظم البيئية التي تشجع على الابداع والمنافسة الكفوة في الخدمات المالية الإسلامية.

حيث تعتمد عملية تطبيق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية على مايلي:
- إشراف مجلس الإدارة على ضمان التوافق مع الشريعة في جميع أعمال المؤسسة المالية. ويكون مسؤولاً عن تأسيس نظام حوكمة شرعي في المؤسسة عن طريق تشكيلة شرعية تضم في غالبيتها أشخاصاً لديهم مؤهلات مناسبة وخبرة في المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بحيث تستطيع اتخاذ قرارات شرعية صحيحة و موضوعية، وتكون مستقلة وبعيدة عن المؤثرات والتأثيرات في قراراتها.

- قيام اللجنة الشرعية بمراجعة داخلية لخطوات تطبيق الحوكمة الشرعية بشكل دوري بحيث تتم مراجعة العمليات والنتائج والتأكد أن هذه العمليات والنتائج تتوافق مع احتياجات الشريعة. كما وتقوم بتدقيق شرعي دوري، يتم بشكل سنوي على الأقل، لتأكيد توافق وظائف المؤسسة المالية وأعمالها مع الشريعة الإسلامية.

- إدارة المخاطر لتحديد جميع المخاطر المحتملة الناتجة عن عدم التوافق مع الشريعة الإسلامية حسب ما يكون مناسباً، والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها للتقليل من المخاطر. بالإضافة لوجود فريق بحث داخلي يقوم ببحوث في الشريعة.

ومن أجل تطبيق جيد لنظام الحوكمة تتم ترجمة نظام الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية عبر مجموعة من السياسات والإجراءات التي تشرح أكثر عن الهيكلية والأدوار والمسؤوليات والمرجعيات ونطاق الواجبات في مختلف الوظائف ضمن المؤسسة المالية. وتشرح أيضاً سياسات وإجراءات المؤسسات المالية وترتيب الاتصالات بين مختلف الوظائف.

2.4. الوظائف الرئيسية ودورها

كما وتحدد سياسات التوافق مع الشريعة وإجراءاتها منهج أو طريقة العمل التي يجب أن تنتهجها المؤسسة المالية لتحقيق أهدافها المتوخاة والنتائج، وتشمل كيفية عقد اجتماعات اللجنة الشرعية وكيفية اتخاذ القرارات وتسجيلها وكيفية تحضير التقارير وتقديمها.

تقوم المؤسسة المالية بتشكيل قنوات لتقديم التقارير بين الوظائف الرئيسية لضمان سير تنفيذ التقارير المتعلقة بالمسائل الشرعية بشكل جيد وفي الوقت المناسب. وبهذا الخصوص تقدم اللجنة الشرعية تقريراً لأعضاء مجلس الإدارة، وتقوم جهة المراجعة الشرعية بتقديم

تقريرها بشكل متزامن إلى اللجنة الشرعية، ويتم إرسال تقرير بنتائج التدقيق الشرعي إلى لجنة التدقيق في مجلس الإدارة وإلى اللجنة الشرعية. ويتم إرسال تقرير عن جميع الأحداث غير المتوافقة مع الشريعة إلى مجلس إدارة المؤسسة المالية وإلى البنك.

1.2.4. اللجنة الشرعية

- تكون اللجنة الشرعية مستقلة ومتخصصة ومسؤولة عن جميع قراراتها وأرائها المتعلقة بالمسائل الشرعية. بينما يتحمل مجلس الإدارة كامل المسؤولية عن الحوكمة برمتها في المؤسسة المالية. يعتمد مجلس الإدارة على اللجنة الشرعية في جميع القرارات والأفكار والآراء الشرعية المتعلقة بعمل المؤسسة المالية. وبينما تحكم هذه القرارات والأفكار والآراء أعمال المؤسسة المالية تقوم اللجنة الشرعية بالتحليل الدقيق ومناقشة المسائل الموجودة بالتفصيل قبل التوصل إلى أي قرار.

- يتوقع من اللجنة الشرعية ان تؤدي دور الإشراف على المسائل الشرعية المتعلقة بأعمال المؤسسة المالية ونشاطاتها، ويتم تحقيق ذلك من خلال وظائف المراجعة والتدقيق، إن تقارير المراجعة الشرعية المنتظمة وملاحظات التدقيق تساعد اللجنة الشرعية على تحديد المسائل التي تتطلب عنايتها، واقتراح الإجراء التصحيحي المناسب في الوقت المناسب.

- تقوم اللجنة الشرعية بكشف معلومات كافية في التقرير المالي السنوي للمؤسسة المالية عن حالة الالتزام في المؤسسة وذلك حسب متطلبات كتيب إرشادات التقارير المالية للبنوك الإسلامية المرخصة (GP8-i) وكتيب إرشادات الكشوفات المالية لعمليات التكافل (GPT6).

- تلجأ اللجنة الشرعية إلى المجلس الاستشاري في البنك المركزي في حال وجود اختلافات في الرأي بين أعضاء اللجنة.

- يجب أن يكون هناك تطبيق صارم للالتزام بالشريعة وذلك عن طريق وظيفتين هما المراجعة والتدقيق يدعمهما عملية رقابة إدارة المخاطر والبحث الداخلي.

2.2.4. المراجعة الشرعية

- تقوم وظيفة المراجعة الشرعية على التقييم المنتظم لسير عمليات تطبيق الالتزام مع الشريعة في المؤسسة يقوم بها موظفون أكفاء وذلك لضمان عدم تعارض الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المؤسسة مع الشريعة الإسلامية.

- فحص وتقييم مستوى الالتزام مع الشريعة في المؤسسة المالية وانعكاسات الإجراءات العلاجية من أجل حل آلية عدم الالتزام والرقابة تجنباً للتكرار.

- إن نطاق هذ الوظيفة يغطي جميع أعمال المؤسسة، ومن ضمنها عملية تطوير المنتج من الألف إلى الياء، والتي تبدأ من عملية هيكلية المنتج إلى مرحلة العرض.

3.2.4. التدقيق الشرعي

-هو القيام بالتقييم الدوري من وقت لآخر وتقديم تقييم مستقل موضوعي بحيث يعطي قيمة إضافية ويحسن درجة الإلتزام بهدف ضمان نظام رقابة داخلي صحيح وفعال.

-يتم أداء هذه الوظيفة من قبل مدققين داخليين لديهم معرفة كافية بأمور الشريعة ومدرّبين بشكل جيد. إضافة لذلك يجوز للمدققين الداخليين إدخال موظفي الشريعة في المؤسسة للقيام بالتدقيق طالما أنه لم يتم المساس بموضوعية التدقيق.

-يمكن القيام بالتدقيق الشرعي واعتباره جزء من التدقيق المتعلق بالمؤسسة في مجالات التخصص جميعها مثل التدقيق الإداري والتدقيق على غسل الأموال، وذلك حسب مستوى المخاطر ونسبة تأثير عدم الامتثال للشريعة الإسلامية في هذه المجالات. إن التدقيق الشرعي في المجالات الحساسة يتم على الأقل مرة في السنة بالاعتماد على محتويات ملف المخاطر العائد للمؤسسة.

-تقرر لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة إنجازات وظيفة التدقيق الشرعي وذلك بعد استشارة اللجنة الشرعية. ويجب أن تكون هذه الإنجازات متسقة مع معايير التدقيق المقبولة.

-إن نطاق عمل التدقيق الشرعي يجب أن يغطي جميع مجالات عمل المؤسسة وأنشطتها.

الخاتمة

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية، وتناول بالتفصيل التجربة الماليزية الرائدة في هذا المجال وتوصل للنتائج التالية:

-تعتبر الحوكمة بمبادئها ومعاييرها وما تفترضه من شفافية ونزاهة، صمام الأمان للمؤسسات المالية عموماً والإسلامية منها على وجه الخصوص.

-إن الرقابة الشرعية بما تحتكم إليه من مبادئ وما ترسمه من سياسات وكذلك ما تنتجه من آليات تدقيقية، هي المكون الرئيس للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ولذا فإن الجهد الأكبر ينبغي أن يوجه إلى تطويرها وتفعيلها.

-ضرورة وجود هيئة عليا شرعية للأنشطة المالية والمصرفية، تعنى بتنظيم العمل وتوحيد المعايير المستخدمة والقضاء على الفروقات بين لجان الفتوى الشرعية التابعة للبنوك.

-يطبق في النظام المصرفي الإسلامي الحوكمة الشرعية، والتي تتمتع بعنصر ضبط عالي وفق الشريعة

الإسلامية، وهو ما معمول به في النظام المالي الماليزي.

-وضعت ماليزيا أنظمة صارمة ومدروسة لحوكمة أداءها المؤسسي لكافة مؤسساتها المالية بصفة عامة والمؤسسات المالية الإسلامية بصفة خاصة.

- يجب أن يكون هناك تطبيق صارم للالتزام بالشرعية وذلك عن طريق وظيفتين هما المراجعة والتدقيق يدعمهما عملية رقابة إدارة المخاطر والبحث الداخلي.

يوصي الباحث:

- بأنشاء مجلس أعلى للفتوى بالبنوك المركزية(مؤسسات النقد) في الدول التي تقدم الصناعة المصرفية الإسلامية.

-بإنشاء برامج تدريب على حوكمة الرقابة الشرعية.

قائمة المراجع والمصادر

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004، البند 2 من معيار الضبط رقم 1
- حسن يوسف داود، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، (القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي) 1996 م، ص 15
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 2007، البند 6 من المعيار الشرعي رقم 29
- عبد الستار عبد الكريم أبو غدة، الاجتهاد والإفتاء في المصارف الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاجتهاد والإفتاء في القرن الحادي والعشرين 12 - 14 أغسطس 2008م، بكوالمبور، ص 10-11؛ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 2007، المعيار الشرعي رقم 29.
- البلتاجي محمد، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر، أكتوبر 2006، إعداد: مركز المشروعات الدولية، أكتوبر 2005م، ص1.
- شحاته السيد، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، ص19
- حسين عبد المطلب الأسرج، دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها، نوفمبر 2014
- سعید بوهراوة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية - تجربة البنك المركزي الماليزي المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - عدد 02 / جوان 201
- عبد المجيد الصلاحيين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني للحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية: مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية: الرياض 17-18-ابريل 2007م، محمد،
- الرقبي: المؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية ومدى حاجتها لحوكمة متطورة 11-
- النظام العام للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الماليزي، عام 2010م
- النظام العام للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الماليزي، 2010
- السعدني، مصطفى (2008) " الإسلام وتجربة التنمية في
- <http://www.maganin.com/takeed/articlesview.asp?key=223> ماليزيا
- ابو غزالة، محمد (2008) "السياسة الداخلية الماليزية: عوامل التطور والنجاح" السنة الخامسة. مجلة علوم السنية.